الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

الفقر في فلسطين

ورقة حقائق

2025

ورقة حقائق

الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة – 2025

أولا: مقدمة

يُعد الفقر أحد أبرز التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني في عام 2025، نتيجة التداخل بين العوامل السياسية والاقتصادية والإنسانية التي تفاقمت عقب العدوان الحربي الذي تشنه القوة القائمة بالاحتلال "إسرائيل" على الأرض الفلسطينية المحتلة، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد أدّى هذا العدوان إلى تراجع حاد في النشاط الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وتآكل شبكات الحماية الاجتماعية، ما انعكس في ارتفاع كبير على معدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء.

تشير البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والتقييمات الاقتصادية للبنك الدولي، إلى أن مستويات الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة وصلت خلال عام 2025 إلى أعلى معدلاتها منذ عام 2007، مع تفاوتات حادة بين الضفة الغربية وقطاع غزة لصالح الأخيرة.

ثانياً: الاتجاهات العامة لمعدلات الفقر

تُظهر أحدث تقديرات البنك الدولي لعام 2025 أن نسبة السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في فقر نقدي ارتفعت من نحو (29%) إلى قرابة (40%) مع بداية عام 2025.

في المقابل، تفيد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن أكثر من ثلث الأسر الفلسطينية باتت عاجزة عن تلبية احتياجاتها الأساسية من الغذاء والسكن والتعليم والرعاية الصحية.

ويُعزى هذا الارتفاع الحاد إلى التدهور الاقتصادي العام، والانكماش الكبير في الناتج المحلي الإجمالي، الذي انخفض بنسبة تقارب (34%)، خلال النصف الأول من عام 2024 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، بحسب التقديرات المشتركة للبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

ثالثاً: الفقر في قطاع غزة

يُسجّل قطاع غزة أعلى معدلات للفقر على المستوى الوطني والإقليمي. تشير تقارير البنك الدولي والإسكوا إلى أن ما بين (74% و80%) من سكان القطاع يعيشون تحت خط الفقر في عام 2025، فيما يعتمد أكثر من (90%) من الأسر هناك على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتها اليومية الأساسية.

العدوان الحربي المستمر، وما نجم عنه من تدمير للبنية التحتية، وانقطاع الكهرباء والمياه، وتعطّل الأسواق المحلية، أدى إلى شلل اقتصادي شبه كامل، وانكماش النشاط الإنتاجي بنسبة تصل إلى (86%).

كما ارتفعت البطالة إلى مستويات غير مسبوقة بلغت أكثر من (80%) بين القوى العاملة، وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2024.

إضافةً إلى ذلك، ارتفعت أسعار السلع الأساسية في قطاع غزة بنسبة تتراوح بين (200%–400%)، ما جعل الغذاء والمياه والوقود خارج متناول غالبية الأسر، وأدّى إلى تفاقم معدلات سوء التغذية، خاصة بين الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص من ذوي الإعاقة.

رابعاً: الفقر في الضفة الغربية

رغم أن الضفة الغربية لم تشهد دماراً مادياً مماثلاً لما جرى في قطاع غزة، فإن تأثيرات الأزمة الاقتصادية والمالية انعكست بوضوح على حياة السكان.

فقد ارتفع معدل الفقر من نحو (12%) قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى ما يقارب (28%) بنهاية عام 2024، نتيجة انخفاض الدخل، وتراجع فرص العمل، وتدهور قدرة السلطة الوطنية على تمويل برامج الحماية الاجتماعية.

كما ارتفع معدل البطالة في الضفة إلى نحو (35%)، وهو أعلى مستوى منذ عقد من الزمن. وأشارت تقارير البنك الدولي إلى أن القطاع الخاص يعاني من ركود عميق، في ظل تراجع الإنفاق العام والقيود الإسرائيلية على الحركة والتجارة واحتجاز أموال المقاصة، مما أدّى إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية، وتراجع القوة الشرائية للأسر.

خامساً: أثر الفقر على الفئات الأكثر هشاشة

يُعد الأطفال والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن أكثر الفئات تأثراً بارتفاع معدلات الفقر. تشير تقديرات اليونيسف إلى أن أكثر من (80%) من أطفال غزة يعيشون في فقر متعدد الأبعاد يشمل الغذاء، والتعليم، والصحة، والأمان. كما سجلت تقارير منظمة الصحة العالمية والأونروا ارتفاعاً مقلقاً في نسب سوء التغذية الحاد ونقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة.

في المقابل، تواجه النساء تحديات متزايدة في سوق العمل، إذ تقل فرص التشغيل لديهنّ عن نصف فرص الرجال، فيما تتلقى نسبة محدودة منهنّ أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية.

ويعيش الأشخاص ذوو الإعاقة في ظروف أكثر قسوة، إذ تُظهر بيانات الأمم المتحدة لعام 2025 أن تسعة من كل عشرة أشخاص ذوي إعاقة في غزة يفتقرون إلى دخل ثابت أو مصدر رزق.

سادساً: العوامل المحرّكة لارتفاع معدلات الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة

يعود الارتفاع الحاد في معدلات الفقر خلال عام 2025 إلى تداخل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والإنسانية، التي عمّقت هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وأضعفت قدرته على الصمود:

- **العدوان الحربي وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية:** أدّى العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى تدمير واسع للبنية الاقتصادية والإنتاجية، حيث تضرّرت آلاف المنشآت التجارية والمصانع والمنازل، ما تسبب في تعطّل شبه كامل للحياة الاقتصادية في القطاع. وقد أدّى هذا الدمار إلى فقدان مئات آلاف فرص العمل، وانهيار شبكات الإمداد، وتراجع حاد في النشاط التجاري، خاصة في القطاعات الصناعية والخدمية والزراعية.
- **الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية واحتجاز أموال المقاصة:** تفاقمت الأزمة المالية العامة نتيجة لتراجع الإيرادات المحلية، وقيام "إسرائيل" باحتجاز أموال المقاصة التي تشكّل أكثر من (60%) من الإيرادات العامة الفلسطينية. وأدى هذا الاحتجاز إلى أزمة سيولة حادة أثّرت بشكل مباشر على قدرة الحكومة على دفع الرواتب وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، ما زاد من اعتماد الأسر على المساعدات وعمّق من حالة الفقر.
- **القيود على حرية الحركة والتنقل في الضفة الغربية:** فرضت إسرائيل قيوداً مشددة على حركة الفلسطينيين داخل الضفة الغربية، من خلال الحواجز العسكرية المنتشرة على الطرق الرئيسية والفرعية، إضافة إلى إغلاق مناطق واسعة وتصنيفها كمناطق عسكرية أو مناطق مغلقة. هذه القيود لم تقتصر على تقييد الأفراد فحسب، بل أعاقت أيضاً حركة البضائع والتجارة، وأثّرت سلباً على فرص العمل، خاصة في القرى والمخيمات والمناطق الأخرى المصنفة "ج".
- **الاقتحامات المتكررة والتهجير القسري للسكان:** أدت الاقتحامات الإسرائيلية المتكررة للمدن والمخيمات والبلدات في الضفة الغربية إلى موجات من النزوح الداخلي، وتدمير المنازل والبنية التحتية المحلية، ما تسبب في زيادة عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر. كما شهدت بعض المخيمات الفلسطينية عمليات تهجير قسري وتفريغ جزئي للسكان، خاصة في المناطق المصنفة "ج"، مما فاقم الأزمة الإنسانية.
- **انهيار سوق العمل وتراجع الدخل:** شهد سوق العمل الفلسطيني تراجعاً حاداً نتيجة فقدان مئات آلاف الوظائف، سواء في داخل الخط الاخضر أو في الأسواق المحلية، نتيجة الإغلاقات وقيود التنقل. وتقدّر منظمة العمل الدولية أن معدلات البطالة تجاوزت (50%) في قطاع غزة، و(30%) في الضفة الغربية، ما انعكس مباشرة على مستويات المعيشة والدخل الفردي.
- **ارتفاع الأسعار وتفاقم التضخم:** تسبّب التضخم الكبير في أسعار المواد الأساسية، مثل الغذاء والوقود، في تآكل القدرة الشرائية للأسر الفلسطينية. وتظهر العديد من البيانات أن أسعار السلع الغذائية الأساسية ارتفعت بنسبة تتجاوز (35%) مقارنة بالعام الماضي، مما جعل الكثير من الأسر عاجزة عن تلبية احتياجاتها الأساسية.
- **ضعف شبكات الحماية الاجتماعية:** تراجعت فعالية منظومة الحماية الاجتماعية نتيجة لتقلّص التمويل الدولي الموجّه للمساعدات النقدية والإنسانية. كما أدى ازدياد أعداد المحتاجين إلى اتساع

الفجوة بين حجم الدعم المتاح والاحتياجات الفعلية على الأرض، خاصة في المناطق الأشد تضرراً من العدوان والحصار.

سابعاً: الأبعاد الإنسانية والاجتماعية

أدى انتشار الفقر إلى نتائج إنسانية خطيرة. وتُقدّر الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي أن أكثر من (2.2) مليون فلسطيني في قطاع غزة يحتاجون إلى مساعدات غذائية فورية، فيما يعيش نحو (500,000) شخص في الضفة الغربية في حالة انعدام أمن غذائي حاد. كما ارتفعت معدلات سوء التغذية والأمراض المرتبطة بنقص الغذاء، وتراجعت مستويات التعليم، وتزايدت معدلات التسرب المدرسي بسبب الفقر والنزوح.

على المدى البعيد، يُتوقع أن يؤدي استمرار الأزمة إلى تآكل رأس المال البشري الفلسطيني، خصوصاً بين الأجيال الشابة، نتيجة فقدان التعليم والصحة والفرص الاقتصادية.

ثامناً: خاتمة وتوصيات

استناداً إلى البيانات والتحليلات الواردة، فإن الحدّ من تفاقم معدلات الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة يتطلب استجابات متعددة المستويات تشمل الجوانب الإنسانية والاقتصادية والسياسية، وتستند إلى إرادة سياسية جادة وشراكة مؤسسية فعّالة بين الحكومة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بما يضمن مقاربة شاملة تجمع بين الاستجابة الإنسانية والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

إن الشرط الأساسي لتحقيق تنمية حقيقية ومستدامة هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما يتيح للشعب الفلسطيني ممارسة سيادته الكاملة على موارده الطبيعية واقتصاده الوطني. فمكافحة الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة ليست مسألة إنسانية واقتصادية فحسب، بل هي أساساً قضية حقوقية ترتبط ارتباطاً وثيقاً برفع القيود المفروضة على حرية الحركة والوصول، وبضمان تمتع جميع الفلسطينيين بحقهم في العيش الكريم والعدالة والكرامة الإنسانية، وذلك وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، فإن **الهيئة** توصي بالآتي:

1. توسيع برامج الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات الأكثر تضرراً، مع إعطاء أولوية للأسر التي تعيلها نساء، وللأشخاص ذوي الإعاقة، وللأطفال وكبار السن وبخاصة في المناطق المهمّشة، وذلك من خلال تعاون وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة المالية مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمؤسسات الأهلية المختصة بتقديم خدمات الحماية الاجتماعية.

2. تعزيز التنسيق الإنساني والاقتصادي بين الحكومة الفلسطينية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمؤسسات المانحة لتأمين استجابات عاجلة ومستدامة، من خلال دور فاعل لمكتب رئيس الوزراء ووزارة الاقتصاد الوطني بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي لضمان تكامل الجهود الإنسانية والاقتصادية.
3. إعادة تفعيل عجلة الاقتصاد المحلي عبر دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإطلاق برامج للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في قطاع غزة، على أن تتولى وزارة الاقتصاد الوطني وصندوق الاستثمار الفلسطيني ومؤسسات التمويل الصغير والمتوسط، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجهات المانحة التنموية، قيادة هذا المسار بما يعزّز الصمود الاقتصادي ويخلق فرص عمل مستدامة.
4. ضمان الوصول الآمن وغير المقيّد للمساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء قطاع غزة، بما يشمل إزالة القيود المفروضة على حركة البضائع والمواد الإغاثية، من خلال تحمّل سلطات الاحتلال الإسرائيلي مسؤولياتها القانونية بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، وبمتابعة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمجتمع الدولي لضمان احترام القانون الدولي الإنساني.
5. رفع الحواجز الداخلية والسماح بحرية حركة الأفراد والبضائع داخل الضفة الغربية بما يسهّل النشاط الاقتصادي ويُمكّن الأسر من الوصول إلى فرص العمل والخدمات الأساسية، وهو ما يستدعي التزام حكومة "إسرائيل" كقوة احتلال بإزالة القيود المفروضة، ومتابعة الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف ومجلس الأمن ومكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام (UNSCO)والاتحاد الأوروبي لضمان التنفيذ والامتثال.
6. الإفراج عن أموال المقاصة الفلسطينية بشكل كامل ومنتظم، بوصفها مورداً أساسياً لتمويل الخدمات العامة وبرامج الحماية الاجتماعية، وذلك من خلال التزام الحكومة الإسرائيلية بتحويل الأموال المستحقة دون تأخير، وبالتنسيق مع السلطة الفلسطينية ولجنة الاتصال (AHLC) والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لمتابعة انتظام التحويلات وضمان الشفافية المالية.
7. تعزيز المساءلة والشفافية المالية في إدارة الموارد العامة والمساعدات الدولية لضمان توجيهها الفعّال نحو الحدّ من الفقر وتحسين الخدمات الأساسية، عبر دور محوري لوزارة المالية وديوان الرقابة المالية والإدارية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، وبدعم من الجهات المانحة الدولية لتطوير نظم المساءلة والإفصاح المالي بما يعزّز الثقة والحوكمة الرشيدة.

المراجع والمصادر

1. بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024–2025، رام الله، 2025

H.E. Dr. Awad, President of Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), Presents the following: The Performance of the Palestinian Economy during 2024. The Economic Forecasts for 2025. الفصل الثاني

2. البنك الدولي، تقييم الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن، أيلول/سبتمبر 2025.
3. الاتحاد الأوروبي – الأمم المتحدة – البنك الدولي، التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في غزة والضفة الغربية (IRDNA)، آذار/مارس 2025.
4. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، تقديرات الفقر في سياق النزاع في فلسطين، 2024.
5. اليونيسف، تقرير الوضع الإنساني للأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة، شباط/فبراير 2025.
6. الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي، تحديث الوضع الإنساني في غزة، نيسان/أبريل 2025.
7. منظمة الصحة العالمية، تقرير التغذية والصحة في الأراضي الفلسطينية، تموز/يوليو 2025.